جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:
الدولة والمجتمع المدني

سلسلة محاضرات سداسية موجهة
لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

من إعداد
د.علي بن طاهر

السنة الجامعية
2021-2020

عنوان المحاضرة الثانية:

موضوع مقياس الدولة والمجتمع المدني وطبيعته من جانب إبستمولوجيا السياسة المقارنة

المحور الأول: أساسيات مفتاحية حول مقياس الدولة والمجتمع المدني

المحتوى: مفاهيم الأساس وحدود إطار البحث من المنظور المقارن.

- القراءات المطلوبة:

- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة. النموذج المعرفي، النظرية -المنهج، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002.

- موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة ومبادئ علم السياسة. (ترجمة سليم حداد)، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000.

من البديهي أن دراسة أي موضوع تستلزم في المقام الأول التطرق إلى إطاره النظري الذي تُوضع فيه المصطلحات والمفاهيم وتُستخدم فيه المناهج والنماذج والمقاربات. وهي خطوة منهجية تفرضها عملية البحث العلمي قبل انتقالها إلى مراحل أخرى تُختبر فيها متغيرات الدراسة بصورة أكثر عمقا في التفسير والتحليل، إذ لا يمكن التعرف على طبيعة أية ظاهرة إلا إذا تم إخضاعها في سياق حقل معرفي مبني في الأساس على منظومة مركبة من المفاهيم. والدراسة التي تبني إطارها التحليلي على هذا الأساس من شأنها أن تزيل اللبس عن أي غموض قد يعيق في الأخير التعاطي مع الواقع اجتماعيا وسياسيا.

غير أن من بين المفاهيم المستخدمة والتي تعتمد عليها عمليات البحث، يبقى النظر إليها على أنها منظومات نهائية تأخذ طابعا ثابتا، غير قابلة لأن تتكيف وتتموضع فتأخذ معنى مختلفا ضمن أنماط ثقافية وسياسية أخرى. وتظل الرؤية البحثية إليها تصفها على أنها منظومات مفاهيم مكتملة لا تسمح إجراءات البحث فيها بإدخال مراجعات على نظرياتها ومقارباتها التحليلية، طالما أنها تعكس حاضرة اجتماعية وفكرية غربية وُجدت فيها. وعلى هذا الأساس فإن كل جهد يحاول أن يفسر تطور الواقع الاجتماعي والسياسي على أسس منظومات أخرى، يُعد في نظر البعض تعسفا علميا وتجاوزا للتأصيلات النظرية القائمة ولمستويات التحليل المستخدمة.

إن ارتباط العلوم الاجتماعية وعملياتها البحثية بمنظومات مفاهيم نهائية جاهزة للاستخدام، من شأنها أن تُبقي توجهات البحث تهتدي إلى مستوى واحد من التفسير والتحليل، دون التنقيب عن المحتويات الأخرى التي تبقى مستترة وكامنة خلف النسق المعرفي الغربي، وتجعل من الصعب إتباع مداخل ومقاربات تحليلية أخرى تساعد الباحث على فهم الظواهر

الاجتماعية والسياسية التي تتعقد خصوصياتها من حين إلى حين آخر، خصوصا تلك التي تقع داخل النظم الاجتماعية والسياسية العربية.

من بين أهم المفاهيم التي تدخل تحت مظلة هذا التحليل والتي حظيت في هذا الخصوص باهتمام أكبر إذا قيس بغيرها من المصطلحات والمفاهيم ذات المعنى الخاص: "الدولة والمجتمع المدني" وهي مفاهيم حرص أصحابها على أن لا يتم استخدام مداخلها التحليلية إلا ضمن النسق المعرفي الذي وُجدت فيه، وهو ما يجعل عملية البحث في هذه الحالة وفي نظر البعض عملية صعبة ومعقدة وفي اللحظة التي يتم فيها الانتقال إلى دراسة تراكيب الثقافات الأخرى وجماعاتها ومؤسساتها.

لكن محاولات التعرف على خصائص الأنظمة الأخرى وإبراز ثقافاتها السياسية وتحديد طبيعة علاقة دولها بمجتمعاتها إذا ما تم توظيف هذه المصطلحات والمفاهيم، لا يعني تجاوز النماذج المعرفية "paradigmes" التي وضعها مؤسسوها ولا يعني التأسيس لبناء نظريات جديدة. وإنما فك أسرار الغموض الاجتماعي والسياسي العالقة بالنظم السياسية والاجتماعية التي تتعدى تركيبة حاضرة المجتمعات الغربية. وهذا يتطلب جهدا بحثيا من شأنه أن يُقرّب الباحث من الظاهرة السياسية المراد دراستها ويمكّنه من تحديد كل المتغيرات الموجودة في الظاهرة وهذا الأمر يفرض بدوره اعتماد إقترابات بديلة.

علاوة على ذلك، فإن علم السياسة لا يحتفظ بمعيار واحد أو قانون ثابت يلاحظ فيه كل المتغيرات الكامنة في الظواهر السياسية، لأن الأنظمة السياسية مختلفة ولكل نظام فيها تقاليده وثقافته وتاريخه الخاص الذي يفرض نموذجا معينا من الديمقراطية ؛ وحجم سلطته التي يمتلكها ودور الجماعات التي تتموقع فيه، وبالتالي:"فلا يوجد مطلقا نموذجا معرفيا يستطيع أن يفسر كل الحقائق المتاحة وأن يتعامل مع المعلومات والعوامل المؤثرة، الأمر الذي يفرض التحديد والاختزال والاختيار وإلا تحول العلم إلى "رواية علمية".

بناءا على هذا الأساس ألا يمكن تحديد إطار للبحث تُفسر فيه الظواهر السياسية من منظور مقارن وفي الحدود التي تسمح بها الدراسة المتبعة، طالما لا يوجد هنالك قانون ثابت يتحكم في كيانات النظم الاجتماعية والسياسية و طالما أن المفاهيم غير المصطلحات، غير مرتبطة بأصل نشأتها بل بالتراكيب الاجتماعية والسياسية المختلفة؟
و ألا يتطلب الأمر إتباع رؤية منهجية معينة يتم من خلالها جعل المفاهيم قابلة للفهم وللدراسة والتحليل في حالة تطبيقها على خصوصية نظم سياسية واجتماعية أخرى دون الخروج عن سياقها المعرفي الذي وُجدت فيه؟ وماهي الصلاحية المعرفية والمنهجية التي تتمتع بها هذه المفاهيم خصوصا إذا ما تعلق الأمر بمحاولة فهم وتفسير الواقع الاجتماعي والسياسي لنظم قد يتم اختيارها للدراسة؟ والجواب عن ذلك وهو أن استخدام الأدوات

المعرفية في تحديد معنى ومضمون هذه المفاهيم في النظم السياسية المغلقة ممكنة في ظل المراجعة التاريخية وقابلة للدراسة حتى ولو تخطت المنهجية المتبعة تركيبة البيئة التي ظهرت فيها هذه المفاهيم و على رأسها مفهوم المجتمع المدني.

المحور الثاني: حدود صلاحية المفاهيم ومدى قابليتها للدراسة والتطبيق في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي

المحتوى:

- الحدود المعرفية
- الحدود المنهجية

القراءات المطلوبة:

- روبرت دال، التحليل السياسي الحديث. (ترجمة خيري حماد). القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر،1965.
- غابريال آلموند وآخرون، السياسة المقارنة / إطار نظري

ماهي الصلاحية التي تتمتع بها المفاهيم المستخدمة في الفكر السياسي وما مدى قابليتها للتطبيق عندما يتعلق الأمر بدراسة ظواهر سياسية خاصة بالعالم الثالث؟ وهل تفرض عملية البحث بالضرورة استخدام نفس مداخل التحليل في دراسة ظواهر سياسية متعددة في النسق الاجتماعي والسياسي العربي ؟ هي أسئلة تظل مرتبطة بالدرجة الأولى بمجموع الأساليب والطرق والأدوات والمقاربات المعتمدة في فهم كينونة المواضيع السياسية المختلفة.

يرى البعض بان عملية البحث المهتمة بنقل مفاهيم ومحاولة تطبيقها على هذه النظم والمجتمعات تبقى عملية صعبة التطبيق لأن مثل هذه المفاهيم "الدولة-المجتمع المدني-الثقافة السياسية" يظل ظهورها مرتبطا بالغرب، أي في بيئة سياسية وثقافية واقتصادية مغايرة تماما يبقى استخدام المقاربات فيها ضمن معايير معينة لا يمكن تعميمها على بقية ثقافات وأمزجة أنساق سياسية أخرى. وهي في الأصل مفاهيم تهتم بتطوير النظرية السياسية داخل النظم السياسية الغربية ومن الأمثلة على ذلك:

- مفهوم النظام السياسي عند (دافيد إستون) D.Easton هو مجال يهتم بدراسة خصوصية النظام السياسي في أمريكا.
- مفهوم النخبة السياسية عند (رايت ميلز) R.Mils هو مجال يبحث في طبيعة الأدوار المؤداة داخل النظام السياسي الأمريكي.
- مفهوم النخبة عند (مشلز) Michels هو مفهوم تدور دراسته حول الأحزاب الاشتراكية في أوروبا خلال السنوات ما بعد الحرب وعلى الأخص الحزب "الاشتراكي الألماني".

- موضوع الظاهرة الحزبية ومعاييرها التي اعتمد عليها (موريس دوفيرجيه) M.Duverger في تصنيف الأحزاب السياسية هي في الأصل معايير مستخدمة في تصنيف الأحزاب داخل النظام السياسي الفرنسي.
- مفهوم الثقافة السياسية عند (ليسيان باي) L. Pye و(غبرييل ألموند) G. Almond و (سيدني فيربا) S.verba الذي يبحث في طبيعة القيم التي تُؤسس عليها ثقافة الغرب السياسية، هي مجال ظل يفرض أن كل من بريطانيا وأمريكا تمتلك ثقافة سياسية مدنية تساعد على تحقيق الديمقراطية بشكل مناسب وملائم على اختلاف النظم السياسية الأخرى.
- مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي هو في العموم يعكس خصوصية المجتمعات والنظم السياسية الغربية ولا يمكن أن يتواجد إلا في ظل وسطها الاجتماعي والسياسي حسب ما تشير إليه التصورات النظرية المُؤصلة للمفهوم. لكن إذا كان يُقصد به في فترة تاريخية معينة المجتمع "البرجوازي" المستقل عن سلطة الدولة، فهل أن عملية البحث متعذرة في فك غموض العلاقة الموجودة بين شمولية الدولة والمجتمع المدني المُهيمن عليه في النظم التي تبدو مغلقة؟

إن الأمر يتعلق بعلم السياسية برمته. فهل أن عملية البحث السياسي بهذا المعنى غير ممكنة؟ وهل تتطلب توفير جميع الشروط والمواصفات التي مر بها سياق العقل المعرفي الغربي؟ وبالمقابل ألا تفرض مجالات البحث المستمرة على الباحثين تضافر الجهود نحو التعامل مع الواقع كما هو وذلك من خلال الانطلاق من خصوصيات الظواهر السياسية في إطار جملة المراجعات والتعديلات التي يفرضها البحث العلمي نحو استخلاص نظرية مؤسسة من الواقع؟

فإذا كانت علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر تتميز بخصوصية معينة، فألا يمكن لعلم السياسة الاهتداء إلى مقاربة معينة تحاول فهم أسباب وجود هذه العلاقة من خلال دوافع كل من المجتمع السياسي والمجتمع المدني وما هو الطابع السياسي لهذه الدوافع؟

لا يُشترط في ذلك تطبيق الشروط والمواصفات نفسها التي تواجد في ظلها المجتمع الغربي، لأنه إذا بقيت العملية البحثية حبيسة هذه الشروط والمواصفات التي عرفها الفكر السياسي الغربي، فلن يعد في مقدور علم السياسة فهم النوع الآخر من الثقافات والنوع الآخر من الديمقراطيات. إذ أن كل مجتمع له فكره السياسي وفلسفته وأيديولوجيته. والمشكلة لا تكمن في المفاهيم بقدر ما تكمن في النظرية والعلم "نظرية تفرض مراجعة مستمرة لأدوات ومقاربات البحث وعلم يكون في مقدوره فك أسرار وغموض الواقع الاجتماعي والسياسي".

إن هذه المراجعات التي تفرضها عملية البحث المستمرة، إنما تأتي لتؤكد دينامية الظاهرة السياسية وقابليتها للدراسة والتحليل والتي لا تخضع لقانون ثابت، بل الأزيد من ذلك

تُضفي على مجال العلم الذي يدرسها نوع من الحجية العلمية ولا تنفي ولا تشكك في أهميته من جهة، لكن في إطار وضع بعض الشروط الملامسة لحدود العلم عند نقل المفاهيم من بيئتها الأصلية التي ظهرت فيها إلى بيئة مغايرة من جهة أخرى. وهو مقصد علم السياسة الحديث القادر على دراسة وفهم الظواهر السياسية في ظل عالم متغير ومجتمعات متباينة.

إن التقيد بالحدود المعرفية والمنهجية التي تفرضها خصوصية البيئة المتغايرة، هو في الأصل اتجاه الباحث نحو اختيار أدوات علم السياسة أو محاولة منه في تطوير مقارباته حتى يصبح علما قادرا على التعامل مع مجتمعات وثقافات أخرى انطلاقا من الواقع الاجتماعي والسياسي، متجاوزا بذلك التنظيمات المستوردة والمفاهيم الجاهزة الحلولية أو الموضوعة. فالدولة تختلف باختلاف نظمها السياسية وثقافاتها السياسية ومجتمعاتها المدنية. ومن هنا يصبح علم السياسة جديد في طريقة تناوله لموضوع الدولة –السلطة-النخبة السياسية- الثقافات السياسية- المجتمع المدني.

صحيح أن مصلح "المجتمع المدني" مثلا ظهر أول ما ظهر في الغرب، لكن كمفهوم لا يمنع من تواجده وتمظهره في أي كيان اجتماعي وسياسي كان. والدولة ككيان هي نتاج المجتمع بدليل أن المجتمع سباق على ظهور الدولة، فهو الذي أوجدها وشكّل مجالها القانوني والسياسي وهو الذي برزت في ظله النخب المتعددة "الحاكمة والمبعدة". فما هي إذن الحدود التي تفرضها عملية البحث حتى تصبح المفاهيم صالحة للدراسة وممكنة التطبيق في الواقع الاجتماعي والسياسي الجزائري؟

المحور الأول/ الحدود المعرفية

إن القاسم المشترك للتعاريف التي سبق ذكرها هو التقائها في مجال واحد، هو مجال السياسة العام لكن درجة الاختلاف تكمن في كون أن كل تعريف من هذه التعاريف يعكس مجالا سياسيا خاصا ضمن المجال السياسي العام، فالدولة مثلا تجد مجالها في حماية المصالح والمجتمع المدني يجد مجاله في الحد من سلطة نزوات الدولة والثقافة السياسية تجد مجالها في التعبير عن المشاعر والرموز والمواقف تجاه القضايا وهذا ما يفرضه الوسط الاجتماعي والسياسي الذي تشكلت فيه الثقافة السياسية للمجتمع بشقيه السياسي و المدني.

يصبح الحديث عن السياسة كممارسة من خلال سلوك وتصرفات الجماعات السياسية إما لصنع سياسة ما أو الاتجاه نحو امتلاك السلطة أو الوصول إليها عن طريق الثقة أو من خلال تغيير النظام السياسي القائم الذي يختزن مصالح متداخلة ومتشابكة تتسع أو تتقلص باتساع أو تقلص نشاط السلطة والجماعة السياسية المبعدة.

وليس من شك في أن النظام السياسي "بمعناه العام والشامل يختلف مفهومه من دولة لأخرى تبعا لوجود أو عدم وجود قوى اجتماعية فعلية، إلى جانب القوى الرسمية لسلطة الحاكم كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية ومدى الأدوار التي تسهم بها الأحزاب والنقابات في تسيير الحياة السياسية وتأثير كل ذلك على مراكز القوى الرسمية لسلطات الدولة أي الحكام وعلاقة هؤلاء الآخرين بالأفراد"

ليس من شك أن الدولة والمجتمع المدني وثقافتهما السياسية كلها مفاهيم تختلف محتوياتها ومضامينها من نظام إلى نظام آخر. وبالتالي فلا يجب النظر إليها على أنها مفاهيم ثابتة من حيث كونها خضعت لبيئة تاريخية معينة لا تخص سوى التطور الحاصل الذي عرفته التجربة الغربية بمخزون تاريخي تراكمي مشكل للرأسمالية، بل أيضا إلى تطورات تاريخية أخرى لا تتطلب بالضرورة أن تتشابه متغيرات بيئتها مع البيئة الأصلية التي وُجدت فيها المفاهيم.

يجب أن تعبر المفاهيم عن معطى تاريخي تطوري عام، تستحضر من خلاله تطور كل الأنساق الاجتماعية والسياسية طالما أن السياسة لا تمثل في الأخير سوى مصالح متشابكة ومتفاعلة تعرفها مختلف الكيانات التي تسمى الآن بالأنظمة أو الدول أو بتعبير أدق المجتمعات السياسية.

طالما لا يوجد هنالك مجتمع سياسي واحد، فهذا يدل على أنه بالإمكان الحديث عن وجود ثقافات سياسية مختلفة وعن وجود مجتمعات مدنية غير متشابهة، يختلف حضورها بطبيعة الحال بسبب الموقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الذي تحتله هذه الكيانات داخل دولها وأنظمتها. والأهم في هذا التحليل أن لا تبقى العملية البحثية أسيرة للتطورات الضيقة بل مفتوحة بحيث تستجيب لكل التطورات المجتمعية وتفيد في الكشف عن خصوصية الواقع الاجتماعي والسياسي المراد دراسته.

إذا كان يتعين على المفاهيم أن تعكس هذا المعطى التاريخي التطوري العام الذي تتموقع بداخله كل الكيانات الاجتماعية والسياسية، فإنه كتحصيل حاصل تصبح مفاهيم الدولة والمجتمع المدني والثقافة السياسية في الجزائر كمفاهيم بإمكانها أن تخضع هي أيضا إلى قراءة تحليلية من هذا القبيل، مدعوة إلى استحضار أبعادها الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية عندما يتعلق الأمر بالتعبير عن اللحظات التاريخية المتطورة للدولة والمجتمع المدني والمستوعبة للتحولات مهما كانت طبيعتها وخصوصيتها.

تصبح المفاهيم المستخدمة بهذا الشكل ترفض أن يتم دراسة وتحليل مضامينها خارج إطار تكوينها التاريخي وخارج مخزونها الثقافي وخارج مردود ملكية نخبها المنحدرين

والمتدرجين اجتماعيا واقتصاديا ضمن المجال المتواجد فيه. إذ أن النخب والجماعات السياسية التي تحقق لها قدرا من السيطرة والتحكم، هي التي أوجدت الدولة وهي التي أوجدت الأجهزة والمؤسسات التي تشرف بدورها على إدارة السياسة العامة ضمن ما تفرضه طبيعة العلاقة التي تجمعها أو تقيمها مع مؤسسات المجتمع المدني. وبالتالي فإن خصوصية المفاهيم الواردة في الموضوع لا يمكن أن تُفهم إلاّ في إطار الصورة التاريخية المحددة وفي إطار واقع البناء الاجتماعي والسياسي المعين كتعبير عن الثقافة السياسية السائدة لدى الجماعة السياسية والمدنية وطبيعة السلطة التي يفرضها النظام السياسي القائم.

تصبح المفاهيم بهذا الشكل لا تمثل نظرية معينة، وإنما متغيراتها المنتمية ضمن حركية النظم السياسية غير المتشابهة يمكن أن تستخدم في بناء النظرية ومن هذه الزاوية الوظيفية الحركية تصبح المفاهيم لا تعبر إلاّ عن إطار تحليلي مفتوح يعتمد أساسا وفي المقام الأول على الأداء الفعلي للمجتمعات خلال فترة معينة من الوقت. ومن هنا وما نستطيع التركيز عليه في هذه اللحظة وضمن الحديث عن الحدود المعرفية هو الاعتماد على معيارين اثنين : معيار تاريخي زمني ومعيار آخر يمكن أن يسمى بالوظيفي.

1-المعيار التاريخي أو الزمني : والهدف منه اقتباس المقاربة التي تعتمد على تحليل البناء التاريخي ومحاولة تعميمها من أجل فهم أكثر لنظم الدولة ومجتمعاتها المدنية وثقافاتها السياسية المشكلة في ظل السياقات التاريخية المختلفة التي يمكن أن تكوّن مسعى بحثيا يتم بمقتضاه معرفة فيما تكمن أوجه الخلاف بين الكيانات السياسية والاجتماعية. وفي ضوء هذه الرؤية التاريخية يمكن فهم كيف تشكلت الدولة ومؤسساتها القانونية والسياسية وكيف تشكلت الوسائط والعلائق الأخرى في إطار الثقافات السياسية أو ربما الأيديولوجيات التي تحملها.

يفرض هذا النوع من التحليل التعرف على الكيفيات المختلفة التي تكونت وفقها علاقة الدول بمجتمعاتها المدنية في ضوء خصوصية تاريخها وخصوصية نخبها ونظمها الاجتماعية والسياسية، بدليل أن كل الدول وكل النظم عرفت أشكالا مختلفة من التنظيم الاجتماعي والسياسي وأشكالا مختلفة من الممارسات السياسية انطلاقا من خاصية عالمية النظم السياسية وعالمية البنية السياسية وعالمية الوظائف السياسية، وهو ما يجعل المفاهيم الثلاثة في حالة ما اذا اعتمدت على إطارها التاريخي الخاص، غير مقصورة على نموذج معين بذاته.

معنى هذا أن ثمة نماذج اجتماعية وسياسية أخرى يجب أن تُدرس وتُفسر خصائص ظواهرها طالما أنها تختزن هي أيضا مجموعة تفاعلات تؤثر وتتأثر بالبيئة التي حولها. ومعنى هذا أن عملية تطوير المفاهيم يجب أن تتجاوز سياقها المصطلحي "الغربي" الذي

وُجدت فيه وأن تأخذ بعين الاعتبار تعدد وتنوع واختلاف نماذج نظم الدول المتواجدة في عالمنا المتغير اليوم.

2 –المعيار الوظيفي : معيار مكمل للأول. ويأتي بهدف الكشف عن عناصر محددة في المفهوم بشكل يجعل عملية البحث تقترب أكثر فأكثر من فهم طبيعة الموضوع وذلك من خلال الاعتماد على متغير حركية نظم الدولة ومجتمعاتها ومؤسساتها وما تقوم به من أدوار اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مهما اختلفت صورها أو تباينت ثقافاتها السياسية.

يفترض هذا المعيار أن جميع نظم الدولة ومؤسساتها أيا كان نوعها وحجمها لها بنيات سياسية متشابهة في ترابطها البنيوي، يبقى الشئ المهم والمتميز فيها هو أن بقائها وتطورها مرهون بما تقدمه من أداء وظيفي. ولذلك فإن الاعتماد على متغير الوظيفة لا يستهدف أكثر من الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية ومنها الدولة ومجتمعها المدني وما يحملانه من ثقافة سياسية ومن ثم عن خواص المفاهيم التي يُفترض أنها تشترك كلها في التفسير والتحليل.

يصبح من الصعوبة بمكان أن تبقى هذه المفاهيم خاصية نموذج معين بذاته، بل هي خاصية قابلة للتعميم كلّما تعمد فيها الباحث على عدم تجاهل أبعادها التاريخية والوظيفية وما محاولات (روبرت ماكيفر) Robert maciver و(روي ماكر يدس) Roy macridis إلاّ مجالا موضحا لهذا المسعى البحثي المتجه نحو صياغة -نظرية عامة- يمكن أن يهتدي إليها الباحث في فحص العلاقات السياسية داخل المجتمعات المختلفة. فمعيار تنظيم السلطة السياسية والعلاقة بين السلطة وسلطة الجماعات السياسية الأخرى وموقعها داخل النظام السياسي، هو خاصية عامة يمكن أن تُقام به المقارنة.

يمكن اعتبار أيضا الدراسة المتميزة التي قام بها (روبرت دال) Robert Dahl التي تهدف إلى التعرف عن خصوصية النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة ودرجة توفر الاستقرار فيها إنطلاقا من متغير الديمقراطية الذي جعله كمفهوم مفتوح لا يخص نموذجا بعينه وإنما يمكن استخدام مضمونه للتعرف على خصوصية التركيبات الاجتماعية والسياسية المختلفة ومعرفة مدى ديمقراطية نظمها من خلال طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

كذلك ما قام به كل من (غبرييال ألموند) G.almond و (بنجام باول) B.powel و (روبرت مندت) R.mundt من إسهامات معرفية إضافية تستند بشكل كبير على توظيف المدخل الوظيفي في فهم السياسات العامة من منظور مقارن، يدخل أيضا ضمن إطار هذا المسعى البحثي الذي يواكب في المقام الأول التطور الحاصل في المضمون والذي يجعل المفاهيم

تعبر عن لحظات وظيفية غير قابلة للاكتمال أي غير مكتملة. ومنها مفهوم الثقافة السياسية الذي يبقى النظر إليه على أنه مفهوما غير نهائي بمعنى أنه عندما يراد استخدامه لتفسير توليفات وتركيبات أخرى من الظواهر السياسية في مجتمعات أخرى، لا يجب أن يخضع لتطورات تداولية تمكّنه من معرفة خصوصية الواقع الاجتماعي والسياسي المراد دراسته.

تقدم المفاهيم بهذا الشكل خاصة إذا ما تم الاعتماد على بعديها التاريخي والوظيفي في التفسير، قدرة على الفهم والتقييم السياسي وقدرة في التوصل إلى نتائج خاصة تخص طبيعة العلاقة القائمة بين السياسي والمدني داخل أي نسق يراد دراسته. وهو ما يعطي الانطباع بأنه ثمة إمكانية للحديث عن وجود نوع من الصلاحية للمفاهيم عندما يتعلق الأمر بدراسة بيئات مغايرة لها خصوصيات مختلفة.

المحور الثاني/ الحدود المنهجية

بخصوص موضوعنا الذي يحاول أن يبحث في طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر ، فإن هذه المعايير المقترحة تساعد الباحث على محاولة تجاوز التحفظات البحثية التي تعترض على استخدام هذه المفاهيم وتدفع عملية البحث فيها إلى الاستفادة من ذلك الإطار التحليلي المتشعب، وتحاول في الوقت نفسه التأكيد على إمكانية صلاحية تطبيق أدوات التحليل وبالتالي توظيف بعض مداخلها بهدف فحص محتوى العلاقة والتعرف على ما يجري داخل العملية السياسية في حدود ما تسمح به الدراسة من الناحية المنهجية.

وتبعا لذلك، فإنه يمكن فهم كيف تشكلت العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في الجزائر من خلال مدخل الثقافة السياسية الذي يمكن أن يظهر كمتغير مستقل تقاس به طبيعة علاقة الدولة بمجتمعها المدني. ويأتي حسب تصور (غبرييال ألموند) G.Almond كمفهوم متغير تمثل فيه الثقافة السياسية مجموع الميول والنزعات وهذه الميول تارة تكون توافقية وتارة تكون تصارعية. ففي الثقافة السياسية التوافقية تميل الاتجاهات العامة نحو إيجاد نظرة مشتركة تسمح للنخبة فيها بشقيها السياسي والمدني البحث عن أنجع الوسائل المناسبة لاتخاذ القرارات السياسية المتلائمة مع النواتج الاجتماعية المرغوبة. أما في الثقافة السياسية التصارعية فتتحول فيها الميولات إلى نزعات عدوانية بسبب الخلافات والتناقضات السياسية التي تقع بين النخب حول شرعية النظام السياسي وكيفية حل مشاكل ممارسة السلطة.

يبقى مفهوم الثقافة السياسة في الجزائر بناءا على متغير "الميول والنزعات" في بعديه التاريخي والوظيفي يمثل مقاربة قابلة للاستخدام، بحيث يمكن التعرف عل جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنطلاقا من طبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تشكلت فيه

الدولة وطبيعة النظام السياسي والمنخرطون فيه وموقع -اللاّعبين- الآخرين وتوجهاتهم السياسية المختلفة وبتعبير آخر طبيعة الثقافة السياسية التي برزت في فترات مختلفة من الزمن. فهناك ثقافة سياسية تشكلت ما قبل الدولة وبالضبط في ظل الحركة الوطنية وهناك ثقافة سياسية أخرى برزت في مرحلة بناء الدولة وما بعدها وبدون شك كان لها تأثيرا فيما بعد على علاقة المجتمع السياسي بالمجتمع المدني حتى في فترة التحول أو الانتقال نحو الديمقراطية.

يمكن التعرف على هذه العلاقة من خلال وظيفة هذه الميول والاتجاهات وهذه القيم والمهارات الاجتماعية والسياسية ومن خلال وظيفة العناصر والمؤسسات ومعرفة ما إذا كان أدائها يتجه نحو التوافق أو التعارض. وعموما فإن وظيفة هذه الميول والاتجاهات إنما تحدث ضمن مستويين اثنين: مستوى الدولة ومستوى المجتمع المدني. وهي المستويات التحليلية التي تم اختيارها في موضوع الدراسة على أساس أنها تمثل مفاهيم مرجعية ذات منظور أوسع يمكن من خلالها فهم خصوصية العملية السياسية في الجزائر.

أسبقية التحليل الوظيفي على أي تحليل آخر، هي أساس التحليل في هذا الموضوع واستخدامه أمر مهم خاصة إذا ماتم التركيز على المتغير التاريخي. لذلك فإن المقاربة المنهجية المعتمدة ستكون "وظيفية" وهي المقاربة التي تمكّن الباحث من معرفة طبيعة العلاقة السائدة بشكل ملائم إلى حد ما.